خطاب البروفيسور خالد آيت الطالب،
وزير الصحة بالمملكة المغربية
أمام الدورة الرابعة والسبعون للجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية

24ماي - 1 يونيو 2021

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه

السيدات والسادة رؤساء الدول و الحكومات
السيد المدير العام لمنظمة الصحة العالمية
السيدات والسادة الوزراء
السيدات والسادة السفراء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إن الأزمة الصحية العالمية التي نواجهها بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد، والتي تعد الأصعب في التاريخ المعاصر قد أبانت عن أهمية الاستجابة الجماعية والشاملة والمنسقة، خاصة وأن المتغيرات الجديدة، أثارت عدة تساؤلات حول فعالية اللقاحات والعلاجات المتاحة.

فمن الضروري ان تنبني هذه الاستجابة على إتاحة الأدوية واللقاحات بشكل منصف على الصعيد العالمي وكذا دعم الخطط القائمة والمبادرات الجارية لمواجهة هذه الجائحة ولا سيما مبادرة كوفاكس.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

إن الحالة الوبائية على مستوى المملكة المغربية تعد مستقرة، على الرغم من ظهور سلالات جديدة متحورة، وذلك بفضل الإجراءات الإستباقية التي أطلقها **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله** والتي مكنت من الالتزام بالإجراءات الاحترازية والصحية، الفردية منها

والجماعية وتضافر جهود الجميع في إطار حملة التلقيح الوطنية ضد فيروس "كورونا" لفائدة جميع المواطنين المغاربة والأجانب المقيمين بالمملكة وذلك لتحقيق المناعة الجماعية.

ومما لا شك فيه أن الجائحة التي يشهدها العالم أوضحت بشكل كبير ضرورة تعزيز الاستثمارات في مجال الصحة العامة، لا سيما فيما يتعلق بالتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

وفي هذا الصدد، أطلق صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، يوم 14 أبريل 2021، مشروع تعميم الحماية الاجتماعية عبر 3 مراحل خلال 5 سنوات، سيتم في المرحلة الأولى (2021-2022) تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة 22 مليون مستفيد إضافي، والذي سيغطي تكاليف العلاج والأدوية والاستشفاء، كما سيتم تعميم التعويضات العائلية.

أما المرحلة الأخيرة، فتتعلق بتوسيع قاعدة المسجلين في أنظمة التقاعد وتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف على مستوى القطاع الصحي، عملت المملكة المغربية على أجرأة مشروع إصلاح المنظومة الصحية الوطنية والذي يقوم على إرساء حكامة جديدة لهذه المنظومة تتوخى تقوية آليات التقنين وضبط عمل الفاعلين وتعزيز الحكامة الاستشفائية والتخطيط الترابي للعرض الصحي.

كما سيتم العمل على الإستجابة للنقص الكمي الذي تعرفه الموارد البشرية من خلال فتح باب مزاولة الطب لفائدة الأطباء الأجانب، وفتح الاستثمار أمام الخواص الأجانب وكذا إحداث وظيفة عمومية صحية تهدف إلى تثمين الرأسمال البشري للقطاع الصحي العمومي، وملاءمة تدبيره مع خصوصيات المهن الصحية.

كما سيعمل هذا المشروع على أجرأة البرنامج الطبي الجهوي وإقرار إلزامية احترام مسلك العلاجات، مع العمل على تأهيل المؤسسات الصحية، وإحداث نظام معلوماتي مندمج، يسمح بجمع ومعالجة واستغلال كل المعلومات الأساسية الخاصة بالمنظومة الصحية بما فيها القطاع الخاص، ويمكن من التتبع الدقيق للمريض وتحديد وتقييم مسار العلاجات الخاص به، وذلك بالاعتماد على الملف الطبي المشترك مع تحسين نظام الفوترة بالمؤسسات الاستشفائية.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

قبل الختام، أود أن أحيي وأشيد بجهود كل أولئك الذين أظهروا، على مدى عدة أشهر، الالتزام والتفاني والتضحية للحفاظ على سير خدماتنا الصحية في هذه الظروف الصعبة، كما أتوجه ببالغ الشكر والامتنان للسيد المدير العام لمنظمة الصحة العالمية على قيادته ولجميع فرق عمل المنظمة على جهودهم المتواصلة منذ بداية الجائحة.

وفقنا الله جميعا إلى ما فيه خير وصحة للبشرية جمعاء
وشكرا على حسن إصغائكم
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.